*تعريف البدل*

*بحث في النحو*

*إعداد/ منى السيد عوض إبراهيم*

*قسم اللغة العربية*

*كلية العلوم الاسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*Mona\_aoud@yahoo.com*

**خلاصة—هذا البحث يبحث في تعريف البدل.**

*الكلمات المفتاحية: العطف، البدل،اللغة*

# ***المقدمة***

معرفة أسس تعريف البدل: "البدلُ تابعٌ مقصودٌ بما نُسِبَ إلى المتبوع دونه". ولنا أن نقرأ كلام الرّضيّ في هذا التعريف؛ حيث يقول: المقصود بما نُسِبَ إلى المتبوع يُخْرِجُ التوكيد والوصف وعطف البيان. يعني: البدل تابعٌ مقصودٌ بما نُسِبَ إلى المتبوع دونه، أي: دون المتبوع.

1. *المقالة*

تعريف بالرضي وكتابه:

الرضي، ذلك العلّامة المغمورُ، برغم أنّه عَلَمٌ في بابه، وأستاذٌ في مجاله، لا يشقّ له غبار، والذين ترجموا للرضي لم يجدوا ما يكتبونه بشيء من التفصيل، وللدكتورة "أميرة علي توفيق" بحث بعنوان (الرضي الأستراباذي عالم النحو واللغة) تقول: أدرك الغزو المغوليّ، وأدرك سقوط بغداد، وخرج سنة ثلاث وخمسين وستمائة إلى العراق، ناجيًا بنفسه من الهلاك والطغيان؛ وبناء عليه نقول:

إنه من علماء القرن السابع الهجري، ولم تكن الحياة الخاصّة للرضيّ أحسن حالًا من الحياة العامة التي مزجت بألوان من المصائب، ومن ثَمّ هاجر العلّامة من بلد إلى بلد يقيم في بيئات مختلفة؛ بحثًا عن الاستقرار، وطلب الأمان، والمعيشة الهادئة الهانئة مما كان يعد مطلبًا عزيزًا في ذلك الوقت، حتى مات سنة ست وثمانين وستمائة من الهجرة على ما ذكره ابن العماد.

2. تعريف البدل:

يقول ابن مالك في الألفية:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| التابع بالمقصود بالحكم بلا | \* | واسطة هو المسمى بدلا |

وابن الحاجب يقول في (الكافية): "البدلُ تابعٌ مقصودٌ بما نُسِبَ إلى المتبوع دونه". ولنا أن نقرأ كلام الرّضيّ في هذا التعريف؛ حيث يقول: المقصود بما نُسِبَ إلى المتبوع يُخْرِجُ التوكيد والوصف وعطف البيان. يعني: البدل تابعٌ مقصودٌ بما نُسِبَ إلى المتبوع دونه، أي: دون المتبوع.

الرضي يعلِّق على هذا التّعريف في (شرحِ الكافية)، و(الكافية) كتاب ابن الحاجب الذي يدلّ اسمُه على معناه، أي: الكتاب الذي يكفي قارئه عن غيره في النحو، والشافية أي: الكتاب الذي يشفي غليل قارئه عن غيره في الصرف.

التوكيد ليس مقصودًا دون متبوعه، وبمثال يتّضح الحال، حين تؤكِّد المؤكَّد إنَّما تعني المؤكَّد، ومن أجله أكدت، بالعين، بالنفس، بالتَّكرار، بالتوكيد اللفظي، أنت تقول في قول الشاعر:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| لا لا أبوح بحب بثنة إنها | \* | أخذت علي مواثقًا وعهودا |

أكّد الشاعر لفظيًّا "لا" الأولى؛ إذن هو مهتمّ يقصد المتبوع قبل التابع، محمد محمد مجتهد، القوم كلهم حضروا، أنت تؤكد "القوم"، لكن في البدل إذا قلت: جاء قومك أكثرهم، إنَّما تسلِّط الضوء على الأكثر، أو أعجبني زيد صوته -في بدل الاشتمال- أنت لا تعني إلا الصوت، كأنك لا تقصد زيدًا برمّته؛ من ثَمّ قال ابن الحاجب: تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه.

وقال الرضي: "هذا القول يُخرج التوكيدَ، ويُخرج الوصف؛ لأن الوصف كالتوكيد في إفادة معنًى يعود إلى الموصوف، جاءني الرجل العالم، وزارني زيد التاجر، ويُخرج عطفَ البيان -وهذه مهمة وسوف نحتاج إليها بعد قليل:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| أقسمَ بالله أبو حفصٍ عمر | \* | ما مسّها من نقبٍ ولا دبر |
| فاغفر له اللهم إن كان فجر | \* | .... .... .... .... |

جاءني فلان كذا، تريد أن تبينه فهو مقصود.

ويعترض الرّضيّ على ابن الحاجب قائلًا: ولا يطّرد ما قاله. أي: لا يطّرد ما قاله ابن الحاجب في هذا التعبير، وذكر الرّضيّ هذا المثال الذي دفعنا إلى ما قاله النحاة في شروحهم وحواشيهم. قال الرضي: في نحو "جاءني زيد بل عمرو" في هذا المثال أنت تقول: "جاءني زيد بل عمرو" ما معنى هذا المثال؟ معناه: أنك قلت: جاءني زيد، ثم أضربتَ -بمعنى صرفت النظر- عن زيد كما أنك صرفته في مثال البدل الذي قاله ابن الحاجب، فالمقصود في "جاءني زيد بل عمرو" عمرو لا زيد، وهو عطف نسق.

يريد الرّضيّ أن يقول: إنّ عبارة ابن الحاجب المقصود في النسبة في البدل الثاني غير الأول غير مطّرد، أي: غير مطّردة في البدل وحده، بل إن من عطف النّسق ما يكون المقصود الثاني لا الأول كما في البدل، فليس في ذلك اختصاص -وإن شئت قلت: فليس في ذلك من اختصاص- أي: أن عطف النسق يشاركه في ذلك كما ذكر الرضي.

والمسألة فيها تحقيق ذكره الصّبّان في الجزء الثالث من حاشيته على شرح الأُشموني يقول: "إن النسق على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما ليس مقصودًا بالحكم، أي: أن التابع غير مقصود بالحكم، والحكم هو إثبات الفعل له أو نفيه عنه.

ومثال هذا النوع: جاء زيد لا عمرو، تلحظ أن المقصود بالمجيء هنا الأول دون الثاني، ومنه: ما جاء زيد بل عمرو، هذه مهمة مهمة، لماذا كل هذا التوكيد؟ لأن بعض الناس قد يظنّ أنّنا ما دمنا قلنا: ما جاء زيد بل عمرو، أنّنا نقصد الثاني؛ لأن الناس يفهمون الإثبات، ولا يراعون النفي، وأصل الكلام مبنيّ على النفي.

النوع الثاني: ما هو مقصودٌ بالحكم هو وما قبله؛ أي: النوع الثاني من النسق: أن يكون الأول مقصودًا والثاني مقصودًا كذلك، وبالمثال يتّضح الحال، حين تقول: جاءني زيد وعمرو، ماذا تقصد؟ تقصد أن زيدًا جاءك وعمرو ألا تقصد أنه جاءك أيضًا؟ الجواب: بلى؛ إذن "جاءني زيد وعمرو" مقصودٌ بالحكم -أي: المجيء- هذا هو الحكم، جاءني زيد وعمرو، فلقيتهما، ورحبتُ بهما، وقدمت لهم القرى، وأكلت معهما؛ إذن أنت أسندت إلى الرجلين الفعلَ الذي صدّرت به جملَتك وقلت: جاءني زيد وعمرو.

النوع الثالث: ما هو مقصودٌ بالحكم دون ما قبله، تقول: جاءني زيد بل عمرو، وهذا النوع -كما قال الصبان- خارجٌ بقول النحاة: "بلا واسطة"، ومعنى هذا أن هناك مقصودًا بالحكم بواسطة، وهناك مقصودًا بالحكم بلا واسطة، فالمقصود بالحكم بلا واسطة هو البدل، والمقصود بالحكم بواسطة حرف هو النسب، فحين تقول: جاءني زيد بل عمرو، ما المقصود بالحكم؟ الجواب: المقصود بالحكم أو بالمجيء هو عمرو، هكذا بلا واسطة أم أن "بل" تقول لك: أنا الواسطة، وتقول لك: لولاي ما كان عمرو مرفوعًا ولا نسقًا ولا مقصودًا بالحكم، إنَّما قُصِدَ بالحكم بواسطتي.

وهذا النوع كما قال الصبان: "خارج بقول النحاة: بلا واسطة" أي: أنَّ المقصود بالحكم بلا واسطة هو البدل، وأنَّ المقصود بواسطة "بل" هو النسق، فالفرق بين البدل وعطف النسق: أنَّ البدل هو المقصود بالحكم بلا واسطة، ولكن المقصود بالحكم في العطف يكون بواسطة حرف العطف الذي هو: "بل" و"لكن".

ومن هنا يتّضح لنا أنَّ اعتراض الرّضيّ على ابن الحاجب بمثال عطف النسق؛ إنَّما كان لأن ابن الحاجب لم يقل: "بلا واسطة".

3. بين عطف البيان والبدل عند الرضي، والعامل في البدل:

الحقّ أنَّ الشيخ الكبير يقول كلامًا دفعنا إلى مزيد من العَناء، يقول ابن الحاجب ولم يعلِّق عليه الرضي: وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جليّ بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه؛ فإنه لم يذكر عطف البيان بل قال: "أما بدل المعرفة من النكرة فنحو: مررت برجل عبد الله، كأنه قيل: بمن مررت؟ أو أظن أنه يقال له ذلك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه، ومثله قوله تعالى: {ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ} [الشورى: 52، 53] فـ{ﭯ ﭰ} الصفة {ﭭ} والموصوف {ﭯ} مبدل منه، و{ﭯ ﭰ} بدل، وتعلمون أن {ﭯ} نكرة، وصفتها نكرة، وأن {ﭯ ﭰ} معرّف بالإضافة، وهو بدل من النكرة، وهذا جائز.

الحق أنَّ هذه المسألة غير محقّقة، وتشير إلى أن الناس من قديم كان فيهم من لا طاقة له بسيبويه وكتابه، وربما ذكر إنسان أنّ سيبويه -مثلما جاء في (شرح الكافية)- لم يذكر عطف البيان، وَنقل ذلك عنه إنسان، وكان الذي نقل أولًا على خطأ، لم يرجع إلى (الكتاب)، أو اكتفى بجملة وظن أن الرجل لم يذكر شيئًا عن عطف البيان في هذا الموضع الذي نقل منه جملة، و(الكتاب) يحتاج إلى قراءته مجموعًا، ولا تظنّ أن سيبويه يُفهم من نصّ واحد أو من ورقة واحد؛ فهو يتكلّم في موضوع واحد في أكثر من موضع.

الخلاصة:

لقد ذكر سيبويه عطفَ البيان كما ذكر البدلَ، وما ذكره ابن الحاجب والرضي في (شرح الكافية) كلام غير صحيح، يعني نقول: احذروا أن تفهموا أن سيبويه لم يذكرْ عطف البيان كما جاء في (شرح الكافية).

ما الدليل على ذلك؟

الجزء الثاني، يقول سيبويه في قول رؤبة:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| إِنّي وَأَسْتَار سُتِرْنَ سَتْرا | \* | لَقَائِل يَا نَصْر نَصْرًا نَصَرا |

قال سيبويه: "وأما قول رؤبة فعلى أنه جعل "نصرا" عطف بيان، ونصبَه" فأين ابن الحاجب؟ وأين الرّضيّ الذي كان ينبغي عليه أن يعترض على ابن الحاجب وأن يقول له يا سيدي، لقد ذكر سيبويه عطف البيان، ونحن نقول: "يا نصر نصرًا نصرًا" "نصر" الأولى منادى مبني في محل نصب، و"نصرا" -الثانية- عطف بيان، وجاء نصبه بناء على أن "نصر" في موضع النصب -كما تعلمون- لأن الأصل في المنادى أنه مفعول به، ومعنى يا نصر: أدعو نصرًا، ويجوز عطف البيان على لفظه ويجوز على موضعه، وما دام موضعه النصب فلا إشكال في النصب، على أيّ شيء نُصِبَ؟ يقول سيبويه بالحرف الواحد: "على أنه حرف بيان" فكيف يقول ابن الحاجب أو الرّضيّ أو غيرهما: إن سيبويه لم يذكر عطف البيان.

# المراجع والمصادر

1. سيبويه، عمرو بن عثمان سيبويه (الكتاب) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1991م
2. المبرد، محمد بن يزيد المبرد (المقتضب)، دار الكتب العلمية، 2000م
3. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م
4. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (أنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950م
5. بن كثير، إسماعيل بن كثير (طبقات الشافعية)، دار المدار الإسلامي للتوزيع، 2003م
6. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، سوريا، دار ابن كثير، 1986م
7. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف)، دار الكتب العلمية، 2007م
8. الأنباري، أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م
9. الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م
10. الأشموني، علي بن محمد الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، دار الكتب العلمية، 1998م
11. بن جني، ابي الفتح عثمان بن جني (الخصائص)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م
12. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح الكافية الشافية)، دار الكتب العلمية، 2000م
13. الشافعي، محمد بن علي الصبان الشافعي (حاشية الصبان على شرح الأشموني)، دار الكتب العلمية، 1997م
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م
15. الطنطاوي، محمد الطنطاوي (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م
16. الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (شرح الرضي على الكافية)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م
17. بن يعيش، يعيش بن علي بن أبي يسار بن يعيش (شرح المفصل)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م.
18. بن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (لسان العرب)، بيروت، دار صادر، 1970م
19. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (اللباب في علل البناء والإعراب)، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، دار الكتب العلمية، 1997م
21. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط)، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ